التذييل الثالث

لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

توصيات ومقترحات للعمل بشأن موضوع:
"السياحة والتنمية المستدامة"
كما اعتمدتها الأطراف المتعاقدة (مالطة، ٢٧-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

علامة استفهام سياسية رئيسية

نظراً لكونها المقصد السياحي الأول في العالم حيث تستقبل أكثر من ١٥٠ مليون سائح دولي ومحلي سنوياً، ستواصل المناطق الساحلية للبحر المتوسط في تسجيل تنمية سياحية كبيرة في العقود القادمة (مع إمكانية تضاعف عدد السياح بحلول عام ٢٠٢٥).

وباعتبارها عاملاً لتغييرات عميقة لا يمكن عكسها، أكثر من أي نشاط آخر، تطرح السياحة السؤال العام عن قدرة المجتمعات على التحكم في التنمية وتوفير حماية طويلة الأجل للبيئة وتعزيز التخطيط الوطني المتوازن. وتبين خبرة البحر المتوسط أن التحكم في التنمية السياحية مسألة صعبة وخاصة في منطقة جذابة ذات قيود جغرافية كثيرة. وتبين أيضاً تنوعاً واسعاً من الحالات ذات ثلاثة أنواع من المناطق:

- مقاصد "ناضجة" فعلاً ذات تجارب إيجابية و/أو سلبية؛
- مقاصد حديثة ذات نمو كامل ينبغي عليها عدم تكرار المشاكل التي تمت مواجهتها في مناطق أخرى؛
- المناطق الساحلية أو الداخلية ذات الإمكانيات الإنمائية الحقيقية والتي لم يتم تنميتها والتي قد تخلق أشكالاً جديدة من التنمية.

ولهذا، فإن السياحة في منطقة البحر المتوسط ذات أهمية كبرى من حيث أثرها الحالي وفي المستقبل على المجتمعات والاقتصادات وبيئة المنطقة. إن طرق تنميتها ينبغي أن تتطور بحيث تأخذ الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عين الاعتبار.

الحشد على نطاق البحر المتوسط والعالم

هناك علامة استفهام في قلب التنمية المستدامة وهي أن السياحة أثارت مبادرات ومؤتمرات عديدة على الصعيدين المتوسطي والعالمي ولا سيما:

- مؤتمر لانزاروت الدولي بشأن السياحة المستدامة (١٩٩٥) ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (بربادوس، ١٩٩٥) ومؤتمر لانزاروت بشأن السياحة المستدامة في الجزر (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) والمداولات الأخيرة في سياق لجنة الأمم المتحدة السابعة المعنية بالتنمية المستدامة؛
- مؤتمر Hyères les Palmiers (والإعلان الأوروبي المتوسطي بشأن السياحة، ١٩٩٣) الدار البيضاء (وميثاق السياحة في البحر المتوسط، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، كالفيا (وبيان كالفيا، نيسان/أبريل ١٩٩٧) وأعمال خطة عمل البحر المتوسط بشأن السياحة (وأعمال مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية والقسم بشأن السياحة في جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط – تونس، ١٩٩٥)؛

- مبادرات المنظمات غير الحكومية في البحر المتوسط، ولا سيما المؤتمر الدولي بشأن "السياحة المستدامة في البحر المتوسط: مشاركة المجتمع المدني" (Sant-Felice de Guixols، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

مساهمة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

تمشياً مع هدفها في المساهمة في وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة في البحر المتوسط، ومع أخذ الأنشطة والنتائج السابقة في عين الاعتبار وكذلك جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط، أولت اللجنة أولوية عليا للسياحة. وفي هذا الإطار، يتوفر لها نظرة شاملة ومقترحات عملية للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

لقد حاول العمل المنفذ، ولا سيما حلقة عمل أنطاليا في تركيا (١٧-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨) حشد العاملين الرئيسيين (الدول والمنظمات الدولية وخبراء ومهنيي السياحة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية...) للتركيز على مسألة العلاقة بين السياحة والبيئة والتنمية المستدامة في المنطقة وجمع عدد من دراسات الحالة المحلية (قامت البلدان بتوثيق ٢٣ دراسة حالة).

لقد أظهر عمل لجنة البحر المتوسط ثلاثة مقترحات رئيسية (الحد من الأثر على البيئة وتعزيز السياحة بطريقة أكثر اتساقاً مع التنمية المستدامة وتنمية التعاون المتوسطي) ومقترحاً بخطة عمل.

١- الحد من أثر السياحة الإقليمي والبيئي

بالرغم من أن السياحة تعتمد على نوعية البيئة والمناظر الطبيعية، فغالباً ما يكون عامل تدهورها، ولا سيما على الساحل. ومن ثم، ينبغي صيانة نوعية سواحل البحر المتوسط - وهي أحد أهم موجودات البحر المتوسط - في مناطق المقاصد السياحية. ومن أجل هذا الغرض، تقترح المبادئ التوجيهية التالية:

١-١ توقع وخفض الأثر السلبي لعمليات التنمية والتحضر والبنيات الأساسية السياحية على الخط الساحلي

إن أجمل المناطق على الخط الساحلي للبحر المتوسط هي المواقع الرئيسية التي تجذب السياحة المحلية والدولية. وقد تؤدي التنمية العشوائية للبنيات الأساسية والتحضر المتعلق بالسياحة (ولا سيما مرافئ اليخوت وأماكن إقامة السياح ومساكن العطلات) إلى تدهور للنظم الإيكولوجية لا يمكن عكسه (الكثبان الرملية والأراضي الرطبة وما إلى ذلك) والمناظر الطبيعية الساحلية. إن التطورات السريعة هذه من الصعب في بعض الأحيان الحد منها وذلك بسبب اشتراك العديد من الأطراف والافتقار إلى رؤية مشتركة وعدم فرض نظم للتنمية أو عدم وجودها.

ولهذا شاهدت كثير من المناطق الرئيسية تدهور بيئتها، أدت في بعض الأحيان إلى أزمات اقتصادية و/أو بيئية خطيرة، مما أثرت بسرعة على قطاع السياحة.

إن القضية قيد النظر في البحر المتوسط هي إعادة إصلاح المقاصد السياحية الناضجة كلما كان ممكناً، وفضلاً عن ذلك تجنب التدهور في المناطق التي تمر بمرحلة تنمية أو التي لم يتم تنميتها بعد.

توصيات

حث الدول والسلطات المحلية في البحر المتوسط على:

الحصول على الأدوات المطلوبة لتقييم الأثر البيئي للبرامج السياحية والمشروعات ذات النطاق الكبير؛

تنفيذ عمليات تقييم لقدرة حمل مواقع المقاصد واتخاذ الخطوات الضرورية لضمان أن العروض المقدمة تقتصر على قدرات الحمل المحددة؛

وبالتوازي، ينبغي تشجيع مزيد من البحوث وإجراء تمارين في الموقع للتنفيذ الفعلي لقدرة الحمل؛

دعم أو وضع أدوات تشريعية وقواعد وإدارة للممتلكات تؤدي إلى الحد من التحضر السياحي وحماية معظم المواقع الطبيعية الثمينة. ويعني هذا من بين جملة أمور:

- وضع استراتيجيات وتخطيط لاستخدام الأرض؛
- تزويد المناطق الساحلية التي تخضع لضغوط إنمائية سياحية قوية بخطط للتنمية وإدارة الأرض تأخذ المسألة البيئية في عين الاعتبار؛
- تجنب التحضر العام القريب من السواحل وبناء طرق موازية وقريبة من الخط الساحلي التي تشجع هذا النوع من التحضر والتي تولد حركة مرور تغير من نوعية مناطق المقصد؛
- تحديد أهم المواقع الساحلية (مثل الأراضي الرطبة والكثبان الرملية وما إلى ذلك) وتنفيذ إجراءات تضمن حمايتها، مثل إنشاء محتجزات طبيعية أو وكالات للأرض تقوم بشرائها كلما كان ممكناً.

← *تنفيذ برامج تمكن من إصلاح مناطق المقاصد الناضجة التي تحمي البيئة؛*

تنفيذ آليات تمكن (كلما كان ممكناً) المساهمة المالية من قطاع السياحة لحماية وإدارة المواقع الطبيعية والثقافية.

١-٢ خفض استهلاك الموارد الطبيعية والتلوث الذي تتسبب فيه أماكن إقامة وأنشطة السياح

تسبب السياحة استهلاكاً كبيراً للموارد الطبيعية (وخاصة المياه والتربة والطاقة) وتولد كمية كبيرة من النفايات. ويأتي هذا الاستهلاك وتوليد النفايات إضافة لما يولده السكان المقيمين. وهذه الآثار كبيرة نظراً لأن السياحة في البحر المتوسط تتركز معظمها خلال فترة قصيرة (تموز/يوليه – آب/أغسطس)، مما يؤدي إلى زيادة عدد مرافق الترويح وزيادة مشاكل إدارة المياه خلال معظم الفترة الحرجة.

ويمكن، بل ينبغي على قطاع السياحة أن يقوم بدور إبداعي في المسائل البيئية. فقد قام بعض المعنيون بتنفيذ مواثيق بيئية في مرافق ومناطق المقصد.

توصيات

حث الدول والسلطات المحلية على:

← ضمان إدارة بيئة جيدة في المرافق السياحية ومواقع المقصد؛

تشجيع نوعية الإجراءات البيئية (إصدار الشهادات والمواثيق وما إلى ذلك) مع دعم مالي إقليمي ممكن؛

تطوير وسائل تؤدي إلى تمديد الموسم (المواسم) السياحي، وتجنب أي آثار سلبية إضافية على النظم الإيكولوجية؛

- تشجيع قطاع السياحة:

  - على مكافحة النفايات والتلوث في مناطق المياه (خفض الاستهلاك والتنقية وإعادة الدوران) وهدر الطاقة (الادخار في الطاقة واستخدام طاقة متجددة ولا سيما الطاقة الشمسية) والنفايات (الخفض إلى أدنى حد والجمع المختار وإعادة الدوران وما إلى ذلك) وضمان نوعية مياه الاستحمام؛

  - تشجيع التكنولوجيا النظيفة والمبدعة في هذا المعنى؛

  - تشجيع وتنفيذ عملية إصدار الشهادات (EMAS, ISO1400) للمرافق ومناطق المقصد وتطوير أدوات طوعية مثل المواثيق البيئية.

٢-١-٣ الحد من تطوير أنشطة الترويح السياحي التي تؤثر على البيئة البحرية والساحلية

إن الاستخدام العام للشواطئ وتطوير رياضة القوارب وأنشطة الترويح الجديدة (الانزلاق على الماء) وسياحة الغوص تحت الماء يمكن أن تؤثر بشكل خطير على البيئة وخاصة على بعض الأنواع المحمية (الثدييات والسلحفاة من بين أنواع أخرى).

توصيات

حث الدول والسلطات المحلية في البحر المتوسط مع المهنيين على اتخاذ الخطوات الضرورية حتى:

- لا تصرف مراكب الترويح مياه نفاياتها عند المراسي أو في الموانئ؛

- تزويد مرافئ اليخوت بالمرافق الضرورية لاستيعاب النفايات الصلبة والسائلة؛

من المحتمل أن تؤثر الأشكال الجديدة من الترويح على البيئة، وخاصة الأنواع المحمية، ويسمح بها بعد تقييم أثرها وأنها تمتثل للاستراتيجيات السياحية للمناطق المعنية؛

تنظيم الوصول واستخدام الجمهور إلى الشواطئ وكذلك استخدامها من قبل المهنيين، إذا دعت الحاجة، مع إدارتها طبقاً للعوامل البيئية.

٢- تعزيز السياحة كعامل في التنمية المستدامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

يمكن أن تصبح السياحة الموجهة والخاضعة للرقابة بعناية وأن تكون عاملاً قوياً للتنمية المستدامة في مناطق كثيرة في البحر المتوسط بحيث يستفيد منها السكان المحليون والسياح والحماية البيئية والتأكيد على التراث الطبيعي والثقافي.

٢-١ وضع استراتيجيات وطنية ومحلية تهدف إلى توافق أفضل بين السياحة والبيئة والتنمية المستدامة

إذ تعي الحاجة إلى تكامل أفضل بين السياحة والبيئة، قامت دول وسلطات محلية في البحر المتوسط بتنفيذ إجراءات تفاوضية بين قطاع الخدمات والأطراف المؤثرة أدت إلى توقيع اتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات وإلى تحديد استراتيجيات وبرامج. إلا أن هذه الخطوات تظل محدودة جداً وهي بصورة عامة غير كافية لتطبيقها.

توصيات

وضع ودعم حل وطرق للتفاوض للتنافس العميق بين السلطات التي تتناول السياحة والبيئة والتنمية الإقليمية والقائمين عليها لتحديد استراتيجيات تمكن من:

- وضع أهداف لنتائج متوسطة الأجل؛
- تحديد أفضل ومشاركة في أدوار الشركاء المختلفين؛
- تنفيذ أدوات عمل مكيفة

وضع هذه الاستراتيجيات بالاعتماد على رصد الأثر السياحي (على الاقتصاد والمجتمع والبيئة والتراث الثقافي) والقيام بتمارين منظورية متوسطة وطويلة الأجل واختيار مؤشرات ذات علاقة؛

محاولة حشد على نطاق المقاصد السياحية، السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية والمهنيين ذوي العلاقة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المحلي.

٢-٢ تعزيز تنوع السياحة والتنمية الإقليمية المتوازنة

إن المطلوب هو تعزيز أشكال للسياحة متوافقة مع التخطيط والتنمية الإقليمية المستدامة.

توصيات

ينبغي على الدول والسلطات المحلية في البحر المتوسط أن:

تعزز تنمية السياحة الثقافية والإيكولوجية والريفية المتوافقة مع البيئة. إن التأكيد على التراث الأثري والتاريخي والمعماري والطبيعي يمكن أن يساهم مساهمة قوية وينبغي تطويره؛

النظر في التكامل والتآزر مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الزراعة وصيد الأسماك والحرف؛

- تطوير التآزر بين السياحة الساحلية وسياحة الداخل؛

تنفيذ برامج عمل محددة متكيفة مع التنمية المستدامة للمناطق الهشة بصورة خاصة على المستويين الإيكولوجي والبشري ولا سيما في الجزر والداخل والأراضي الرطبة؛

تطوير أدوات مناسبة لهذه الأهداف مثل محتجزات المحيط الحيوي والرياض الطبيعية وعمليات جدول أعمال القرن ٢١ المحلي من خلال توفير وسائل مالية ومساعدة تقنية كافية.

٣- تطوير التعاون المتوسطي

إن اتباع أمثلة في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك ومناطق أخرى من العالم، يستفيد البحر المتوسط من بناء تعاون إقليمي قوي في المجال السياحي. إن الرهان كبير، ويتطلب من الأطراف المتعاقدة

في اتفاقية برشلونة، مع خطة عمل البحر المتوسط، أن تقوم بدور حافز في التنسيق بين المهنيين في مجـــال السياحة والمنظمات غير الحكومية.

إن هدف التعاون، من بين جملة أمور، هو:

- مزيد من تطوير الطلب السياحي من أجل سياحة تأخذ أهمية حماية البيئة والتنمية المستدامة في عين الاعتبار مع التأكيد على دور السوق في هذا الهدف؛
- تحديد وتعزيز أدوات متكيفة مع السلطات الوطنية والمحلية والأعمال السياحية والتمكيـــن من الرقابة على التنمية السياحية والمساهمة في تكاملها في التنمية المستدامة في المنـــاطق المعنية.

توصيات

حث الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، مع خطة عمل البحر المتوسط والمهنيين فـــي مجـــال السياحة والمنظمات غير الحكومية على:

- ← دعم أنشطة الوعي على نطاق إقليمي في المقاصد السياحية وكذلك في بلدان المصدر؛
- ← تنظيم مشاركة الخبرات بين العاملين في مجال السياحة في مختلف البلدان؛
- ← وضع برامج تدريب للعاملين في هذا المجال وخاصة للسلطات المحلية والمهنيين؛

تعزيز تنفيذ شبكات البحر المتوسط (بين المهنيين وبين بعض المناطق مثل الجزر وبعض أنواع السياحة مثل التنوع الثقافي...)؛

- ← تعزيز تنفيذ البطاقات الإيكولوجية في البحر المتوسط؛
- ← وضع "آلية التعاون الإقليمي" في هذا المجال التي تعمل في شكل شبكة.

٤- مقترحات من أجل برنامج عمل

٤-١ المشاركة في شبكات ومبادرات دولية للسياحة المستدامة

إن الهدف هو جعل منطقة البحر المتوسط إحدى مناطق التفكير والعمل على نطاق عالمي، وفي هذا السياق تعزيز شبكات البحر المتوسط (بين المهنيين وبين الجزر وما إلى ذلك). ومن أجل هذا الهدف، ستساهم خطة عمل البحر المتوسط في الإجراءات التالية بصورة خاصة:

- "مبادرة مشغلي الجولات السياحية"، بتوجيه من برنامج الأمـــم المتحـــدة للبيئـــة – البيئـــة والصناعة، عقب الدورة السابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة؛
- البرنامج المشترك "الجزر" بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة – البيئة والصناعـــة ومنظمـــة التجارة العالمية، الذي بدأ خلال مؤتمر لانزاروت (١٩٩٨)؛
- مشروع "السياحة والبيئة على المستوى الأوروبي" الذي بدأته الوكالة الأوروبية للبيئة.

وستحاول تعزيز شبكة إقليمية والبدء في "السياحة والبيئة على مســـتوى جنوبـــي وشـــرقي البحـــر المتوسط".

٤-٢ تنفيذ برنامج إقليمي في إطار "التنمية المستدامة للمناطق الساحلية" كجزء من الشـــراكة الأوروبيـــة المتوسطية

في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية وبرنامج عملها ذي الأولوية للبيئة (برنامج العمل البيئي للأولويات القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل – الجناح الإداري للمناطق الساحلية)، ستقدم خطة عمل البحر المتوسط برنامج إقليمي للتنمية المستدامة في المناطق الساحلية السياحية في البحر المتوسط وتضمن متابعته.

ويتألف البرنامج طوال ثلاث سنوات من الأنشطة التالية:

'١' *تعزيز مشاركة الخبرات بين المقاصد السياحية في البحر المتوسط*

يتعلق هذا بمناطق المقصد التي تختارها الدول. ومن بين جملة أمور، سيتمكن من:

- تحديد أفضل للعاملين المعنيين ودورهم والتطورات الماضية والحالية والأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي (وخاصة بواسطة مؤشرات مناسبة)؛
- تحديد الأدوات التي تستخدم ومداها؛
- المساهمة في وضع الاستراتيجيات والمشروعات لتكامل أفضل للسياحة مع التنمية المستدامة؛
- التحديد والتعزيز، على الصعيدين الإقليمي والمحلي، الأدوات الفعلية للسلطات والأعمال التجارية المعنية.

'٢' *تعزيز البطاقات البيئية في البحر المتوسط*

يتألف هذا من البحث عن الفرص والطرق لمنح بطاقات بيئية في البحر المتوسط، ولا سيما في مناطق المقاصد السياحية التي تحاول التوافق بين حماية البيئة والتنمية السياحية.

'٣' *زيادة الوعي على المستوى الإقليمي*

يعني هذا على نحو خاص:

- إنتاج وتوزيع وثائق مرجعية عملية ("كتاب أبيض" "أدلة الممارسات الجيدة" وما إلى ذلك)؛
- القيام بحملات وعي للجمهور العام في بلدان المصدر للمساهمة في وعي أفضل للسياح عن المخاطر البيئية والاجتماعية.

'٤' *تعزيز أدوات اقتصادية ومالية لحماية المواقع وإدارتها*

يعني هذا تأكيد وتعزيز الأدوات الاقتصادية والمالية للحث على المساهمة الفعالة من قطاع السياحة لحماية المواقع وتحسين التنمية المستدامة لمناطق المقصد.

'٥' *دراسة "آلية التعاون الإقليمي"*

يعني هذا تنفيذ دراسة جدوى "لآلية التعاون الإقليمي" لتساهم في تكامل أفضل للسياحة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط من خلال المساهمة في متابعة تنفيذ التوصيات الحالية (على أساس خطة ثلاثية). ومن المستصوب تحديد ما هي وظائفها وطرق تشغيلها.

'٦' *تنظيم محفل إقليمي لعام ٢٠٠٢*

تم اقتراح عقد محفل إقليمي في عام ٢٠٠٢ يكون هدفه هو:

- التوصل إلى نتائج من البرنامج الحالي؛
- التوصل إلى رأي مشترك لتكامل السياحة مع التنمية المستدامة في البحر المتوسط ووضع خطوط رئيسية لبرنامج عمل طويل الأجل؛

- الحث على التعاون الإقليمي للسياحة المستدامة في منطقة البحر المتوسط.